


Distr.: General
31 March 2009

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثانية

جنيف، ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٤ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية:
القضايا الناشئة في السياسة العامة

معلومات أساسية تتعلق بالقضية السياسية الناشئة المتصلة بالمواد الكيميائية في المنتجات

مذكرة من الأمانة

١ - تشرف الأمانة بأن تعمّم في مرفق هذه المذكرة مواد إعلامية أساسية تتصل بالقضية السياسية الناشئة المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، على النحو الموضح في الوثيقة SAICM/ICCM.2/10. وهذه المادة مقدّمة لعلم المشاركين وتم استنساخها بصيغتها التي وردت بها بدون أي تحرير رسمي. وقامت السيدة جوهانا ليسينغر بايتس (السويد) بتيسير استنساخ هذه المادة.

٢ - وقد استخلصت المعلومات الأساسية من المذكرات الأصلية المقدّمة بشأن هذه القضية من أصحاب المصلحة قبل المناقشات غير الرسمية التي عُقدت في روما في ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. واتباع الميسرون الإرشادات الإضافية التي وضعها فريق التخطيط غير الرسمي التابع لأصدقاء الأمانة في إعداد الوثيقة وأتاحوا الفرصة لأصحاب المصلحة المشاركين في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لتقديم تعليقاتهم بعد نشر مسودات هذه المعلومات في الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي. وتهدف هذه المادة الأساسية إلى توضيح كيفية استيفاء هذه القضية لمعايير انتقاء القضايا الناشئة في السياسة العامة التي وُضعت أثناء المناقشات غير الرسمية وتقديم الأساس المنطقي للإجراءات التعاونية المقترحة بشأن هذه القضية في الوثيقة SAICM/ICCM.2/10/Add.1.

٣ - وستتاح الفرصة للمشاركين لمناقشة المادة الأساسية في جلسة إحاطة إعلامية تقنية ستعقد يوم الأحد ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ من الساعة ٩/٣٠ صباحاً إلى الساعة ١٣/٠٠ ظهراً.

* SAICM/ICCM.2/1

070509

K0951751

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المرفق

معلومات أساسية تتعلق بالقضية السياساتية الناشئة المتصلة بالمواد الكيميائية في المنتجات

مقدمة

١ - يمثّل الحصول على المعلومات عاملاً رئيسياً للمساعدة في تمكين الجهات الفاعلة من تقليل الآثار المعاكسة الناشئة عن وجود مواد كيميائية خطيرة في المنتجات وتعزيز البدائل الأكثر سلامة كلما كان ذلك ممكناً ومجدياً وتسهيل إدارة المخاطر التي قد تثيرها المنتجات الكيميائية على صحة البشر والبيئة. وقد تم تعيين الحاجة إلى تعزيز تدفق المعلومات في كل مراحل سلسلة المنتج بدءاً من التصنيع فالتوزيع فالاستعمال لإعادة التدوير ومعاملة النفايات، والهدف الشامل لهذه المبادرة هو تسهيل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المواد الكيميائية في المنتجات.

٢ - وتركز هذه القضية السياساتية الناشئة على الاحتياجات المعلوماتية المتصلة بالمواد الكيميائية في المنتجات التي لا يغطيها أي نظام دولي شامل لنشر المعلومات بصدد الصحة والحواب البيئية، ومنها على سبيل المثال منتجات شائعة الاستعمال مثل الملابس واللعب والحلي والأجهزة الإلكترونية ولوازمها. وقد وضعت الإجراءات التعاونية المقترحة مع مراعاة النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها انطلاقاً من الرغبة في تجنّب ازدواج الجهود المبذولة بموجب هذا النظام. وهناك بضعة تعاريف إقليمية تسعى إلى تعريف هذه المنتجات أو "الأصناف"، باعتبارها مجموعة، وهو ما يشار إليها أيضاً في النظام المتوائم، ولكن لا يوجد تعريف دولي مشترك اليوم. ولذلك فإننا نستعمل من خلال هذه الوثيقة مصطلح المنتجات بمعنى المنتجات غير الكيميائية مثل اللعاب والسيارات والأثاث والملابس والأجهزة الإلكترونية إلخ.

٣ - وتوفّر المواد الكيميائية خاصية وظيفية هامة في مجموعة واسعة من المنتجات، ولكن الفهم يتزايد لإمكانات التعرّض للمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات شائعة الاستعمال. وهناك في الوقت نفسه إدراك متزايد للفجوة بين المعلومات المقدّمة في النظم القائمة مثل النظام المتوائم على الصعيد العالمي والمعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات. وتنتقل المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات من خلال التجارة الدولية، وقد تبين في حالات محدّدة أنها تُسبب آثاراً معاكسة هامة على صحة البشر والبيئة، وذلك مثلاً نتيجة الرصاص الموجود في لعب الأطفال والحلي وتؤثر على البيئة من خلال إطلاق إيثوكسيلات نونيلفونيل (NPE) في المياه على سبيل المثال. وقد تثير المواد الكيميائية في المنتجات أخطاراً في المستقبل على صحة البشر والبيئة في مراحل مختلفة من دورة حياة المنتج: أثناء الإنتاج أو الاستعمال أو إعادة التدوير أو التخلص. وتتوقّف المخاطر التي ينطوي عليها ذلك على عوامل كثيرة أثناء دورة الحياة؛ إذ أن ذلك يشمل على سبيل المثال احتمالات التعرّض أثناء الإنتاج/التصنيع، وأنماط الاستعمال من جانب الكبار أو الأطفال، وقدرة المواد الكيميائية على الانطلاق من المنتج، والمخاطر التي ينطوي عليها إعادة التدوير، والتعامل مع النفايات. والجهود والقدرات الحالية الموجهة لتوفير المعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات والبدائل ليست دائماً كافية لكي تستند عملية اتخاذ قرارات مستنيرة إلى فهم كامل للمخاطر التي قد تنشأ طوال دورة الحياة نتيجة المواد الخطرة في المنتجات وتعمل على حماية الصحة البشرية والبيئة من هذه المخاطر. ولهذا يتعيّن اتخاذ مزيد من الإجراءات للتوصل إلى الأهداف التي وضعها النهج الاستراتيجي لعام ٢٠٢٠.

٤ - والقضية السياسية الناشئة المتعلقة بالاحتياجات إلى المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات تتصل اتصالاً وثيقاً بالفقرة ١٥ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي التي تهدف باختصار إلى كفاءة "معلومات متاحة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها بما في ذلك، حسبما يتناسب، المواد الكيميائية الموجودة داخل المنتجات ويسهل الحصول عليها واستخدامها وأن تكون كافية ومناسبة لاحتياجات جميع أصحاب المصلحة...". وقد تم الاعتراف بالحاجة إلى التعاون الدولي لتعزيز التوافق العالمي أو توافق تدفق المعلومات والحصول عليها بشأن المواد الكيميائية في المنتجات، وتجنّب ترقيع نُظم المعلومات مع تعظيم الفوائد العائدة لجميع أصحاب المصلحة. وفي القيام بذلك يتعيّن دراسة متطلبات السريّة على النحو الوارد في الفقرة ١٥ (ج) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، وكذلك الأجزاء الأخرى من الفقرة ١٥. وفي خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي تنسم الأنشطة ١٠٨ و ١١١ و ١١٢ بأهمية خاصة.

الخلفية

٥ - يهدف هذا القسم إلى وصف صياغة هذه الوثيقة وليس تقديم خلفية تاريخية للقضية بحد ذاتها. وجاءت اقتراحات مناقشة الموضوعات المشمولة في هذه القضية من رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي ("الاحتياجات من المعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات")، وحكومة اليابان ("المواد الكيميائية في المنتجات") والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية ("سلامة اللعب والمواد الكيميائية").

٦ - وقد تم الإعلان عن فرص تقديم التعليقات على صياغة هذه الوثيقة عن طريق الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي ورسائل البريد الإلكتروني إلى مراكز التنسيق الخاصة بالنهج الاستراتيجي. وتضمّن هذا التبليغ خطة عمل توضّح الإطار الزمني المُزمع لإعداد الوثيقة. وطُلب من أصحاب المصلحة المهتمين تزويد الميسرين بالمعلومات ذات الصلة والإعراب عن اهتمامهم بالمشاركة في العمل. وكانت هذه المجموعة من أصحاب المصلحة المهتمين هي الآلية الأولية لمواصلة صياغة هذه المعلومات الأساسية.

٧ - وكانت المسودة الأولى لورقة المعلومات الأساسية تستند إلى نتائج حلقة العمل الدولية غير الرسمية بشأن "احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات عن المواد الكيميائية في الأصناف/المنتجات" التي عُقدت في جنيف بسويسرا في الفترة من ٩ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وكان هدف هذه الحلقة هو صياغة فهم مشترك للمشكلة ومناقشة القضية من ناحية الصلة بمعايير انتقاء القضايا السياسية الناشئة التي وُضعت أثناء المناقشات غير الرسمية التي عُقدت للتضير للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بالسلامة الكيميائية ولوضع اقتراحات بشأن الإجراءات التعاونية.

٨ - وفي حلقة العمل نُوقِشت هذه القضية بتعمّق بين أصحاب المصلحة من ٦٣ حكومة وممثلي المنظمات الحكومية الدولية وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ومجتمع رجال الأعمال، بما في ذلك قطاعات الصناعة ذات الصلة، والهيئات الأكاديمية ومعاهد الأبحاث والمنظمات غير الحكومية. وتم التشاور مع نقاط التنسيق الإقليمية والمنظمات غير الحكومية قبل عقد حلقة العمل لكفاءة التوازن الجغرافي بين المشاركين. ويمكن الاطلاع على الأوراق المقدّمة في التقرير الصادر عن حلقة العمل في الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلّق بالمواد الكيميائية (http://www.chem.unep.ch/unepsaicm/cheminprod_dec08/default.htm). وقد استُخدم التقرير

الصادر عن حلقة العمل، بما في ذلك استنتاجاتها وتوصياتها، كأساس لإعداد وثيقة المعلومات الأساسية الحالية. وترد نسخة من الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الحلقة التدريبية في مرفق هذه الوثيقة.

حجم المشكلة

٩ - تؤدّي التجارة الدولية إلى نقل المواد الكيميائية بين المناطق. وهذا النقل يشمل نقل المواد الكيميائية في المنتجات. وقد سبّب ذلك آثاراً معاكسة في حالات محدّدة وقد يثير أخطاراً في المستقبل على صحة البشر والبيئة في مختلف مراحل دورة حياة المنتج: أثناء الإنتاج أو الاستعمال أو إعادة التدوير أو التخلص. ويعطي ذلك لقضية المواد الكيميائية في المنتجات بُعداً عالمياً، وينبغي النظر في بذل جهود عالمية ملائمة. ويشير البعد العالمي للقضية أيضاً إلى حجم المشكلة. ولم يتم بعد التوصل إلى فهم كامل لمدى التعرّض وخطره النسبي نتيجة المواد الكيميائية في المنتجات. ولكن تعزيز الحصول على المعلومات سيزيد من المعرفة وبالتالي سيزيد من فهم المشكلة.

١٠ - ويقدم التقرير المعنون "المواد السامة في الأصناف: الحاجة إلى المعلومات" (Toxic substances in articles: the need for information)^(١) دراسات حالات توضّح التأثير على صحة البشر والبيئة. وقُدّمت دراسات حالات بشأن مركّبات الهيدروكربون المُشعّ بالفلور في المنسوجات المقاومة للمياه وبشأن الرصاص في لعب الأطفال والحليّ، وبشأن التلوّث بإيثوكسيلاات نونيلفونيل من المنسوجات والمواد الخطرة في الحواسيب/الإلكترونيات. وينبغي أن يلاحظ أن هذه الدراسات هي أمثلة محدّدة للآثار الناشئة عن المواد الكيميائية في المنتجات، ولكن توجد أصناف يجري الاتجار بها دولياً ولا تثير هذه المشاكل. ويتعيّن أيضاً أن يحدّد التقرير الصادر عن حلقة العمل غير الرسمية بشأن احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات عدداً من الأمثلة الأخرى.^(٢)

١١ - ومع الإلتلاف ما بين ممارسات اليوم ونقص المعلومات، قد يتعرض العمال والمستخدمون والجمهور العام والبيئة لمخاطر غير مقبولة من المواد الخطرة في المنتجات. وقد تكون الجماعات المعرضة للتضرر مثل الأطفال في جميع مراحل نموهم من التخليق إلى المراهقة، في خطر على وجه الخصوص من التعرّض لشبّ المنتجات المحتوية على مواد خطيرة. وفي حالات معينة، أدت هذه التعرضات إلى آثار حادة (مثلاً، الرصاص في المجوهرات).

١٢ - ومن الممكن أن يفضي عدم المعرفة بالمحتوى الكيميائي للمكونات التي تستخدمها الشركات في عملياتها التصنيعية، إضافة إلى الآثار الصحية والبيئية، إلى زيادة التكاليف حيث أن استرجاع وسحب اللعب أو المعدات الإلكترونية أو غيرها من المنتجات من الأسواق يمكن أن يكون مكلفاً جداً ويمكن أن يضر بسمعة الشركات. ولذلك فمن الممكن أن يعمل وجود معلومات أفضل عن المواد الكيميائية في المنتجات على مساعدة الشركات على تحمل المسؤولية عن سلامة المنتجات التي تنتجها وتجنب تكاليف الاسترجاع. كما أن هناك عدداً من الأمثلة لتكاليف التطهير الباهظة الثمن، والتي

(١) مجلس وزراء دول الشمال (٢٠٠٨). Toxic substances in articles: The need for information. <http://www.norden.org/pub/sk/showpub.asp?pubnr=2008:596TemaNord 2008:596>.

(٢) تقرير حلقة العمل غير الرسمية المعنية باحتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات عن المواد الكيميائية في الأصناف/المنتجات. برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

يمكن تجنبها بتعزيز سبل الحصول على المعلومات ذات الصلة. ومن أمثلة ذلك استخدام ثنائي الفينيل متعدد الكلور في ألواح زجاج النوافذ المعزولة التي كانت تستخدم بالدرجة الأولى في الفترة من خمسينيات إلى سبعينيات القرن الماضي. وقد قدرت التكاليف الإجمالية الضائعة لاستبدال ألواح زجاج النوافذ الملوثة بثنائي الفينيل متعدد الكلور وإزالة ثنائي الفينيل متعدد الكلور ووضعه في مخازن دائمة بنحو ٣٧ مليون يورو بالنسبة للاتحاد الأوروبي.^(٣) وتخلص الدراسة إلى أن التكاليف البيئية التقديرية بشأن "غلطة ثنائي الفينيل متعدد الكلور" في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات من ١٩٧١ إلى ٢٠١٨ ستصل إلى ما مجموعه ١٥ بليون يورو على الأقل.

١٣ - كما يمكن للمعلومات أن تعطي حافزاً يستحث البحث عن بدائل وتنفيذ المواد المعوضة. لقد أصبحنا نعي بشكل متزايد بحقيقة أن استرجاع المنتجات في نهاية دورة حياتها هام جداً لإنجاز مستقبل مستدام، ولا يمكن القيام بذلك بطريقة آمنة إلا إذا كانت المحتويات الكيميائية معروفة بشكل كاف.

١٤ - ونادراً جداً ما توجد معلومات عن المحتوى الكيميائي للمنتجات، حتى ولو كانت تحتوي على مواد ضارة قد تنبعث بكميات ضخمة أثناء استخدامها أو التخلص منها. وأحياناً ما تتاح بدائل أكثر أماناً وملاءمة لتلك المنتجات المحتوية على تلك المواد الضارة ولكن المستهلكين لا يكونوا على وعي دائماً بتوافرها.

١٥ - ومن الناحية التاريخية، تركزت الأنشطة المتبعة لمواجهة المخاطر الكيميائية في المقام الأول على الإطلاقات في الهواء والماء المتصلة بعمليات التصنيع. بيد أن المواد الخطرة قد تُطلق أيضاً من منتجات أثناء استخدامها وفي نهاية فترة حياتها المفيدة. وبالنسبة لبعض المواد الكيميائية، يمكن أن يحدث معظم التعرض البشري والبيئي أيضاً أثناء استخدام المنتج أو التخلص منه، وليس في مرحلة التصنيع. فمثلاً، في حالة DEHP الذي يستخدم كملدن في المنتجات المتماثرة، يحدث حوالي ٩٥٪ من الانبعاثات من الاستخدامات النهائية ومن مناولة النفايات.^(٤)

أهمية القضية للبلدان أو الأقاليم ولأصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

١٦ - تقرر العملية الاستشارية بأن القضية لها أهميتها لنطاق من مختلف أصحاب المصلحة والأقاليم والبلدان. فمثلاً، تم الاعتراف في حلقة العمل غير الرسمية بأن نقص المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات يعتبر مشكلة بالنسبة لنطاق أعرض من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الصناعة وجهات التصنيع وتجارة التجزئة والمستهلكون والعمال والسلطات الحكومية. ويجدر بالملاحظة أنه عند الإشارة

(٣) مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي (٢٠٠٤). Cost of Late Action- the Case of PCB, TemaNord 2004- 556.

(٤) المفوضية الأوروبية، معهد حماية الصحة والمستهلك، المواد السمية والكيميائية، المكتب الأوروبي للمواد الكيميائية،

"BIS (2-ETHYLHEXYL) PHTHALATE (DEHP), Summary Risk Assessment Report", 2008 ويمكن الاطلاع عليه على الموقع:

http://ecb.jrc.ec.europa.eu/documents/Existing-Chemicals/RISK_ASSESSMENT/SUMMARY/dehpsuma042.pdf

٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.

إلى الصناعة فإن ذلك يشمل أيضاً، من جملة أمور، تجار التجزئة والجهات المصنعة للمعدات الأصلية. ومن المهم، عند مواصلة استظهار أبعاد هذه القضية، أن يؤخذ في الاعتبار الحاجات المختلفة لأصحاب المصلحة المختلفين.

١٧ - ومن شأن البعد العالمي لهذه القضية البازغة من قضايا السياسات أن يجعلها ذات أهمية لجميع الأقاليم. وقد اتخذت الحكومات والصناعة وغيرهما مبادرات لتيسير تبادل المعلومات عن المواد الخطرة في المنتجات في بعض المجالات، ولكن لم يتم وضع إجراءات دولية شاملة في هذا الشأن حتى حينه. بيد أن من المهم مراعاة أنه لكي تتم الاستفادة الكفئة من المعلومات المتاحة فإن ثمة حاجة إلى القدرة على إدارة المعلومات المتاحة وتفسيرها وتطبيقها.

١٨ - ثمة حاجة عالمية إلى إذكاء الوعي بشأن المخاطر المحتملة المصاحبة للمواد الكيميائية في المنتجات وبشأن البدائل المناسبة المتاحة في كل من البلدان المتقدمة والنامية، علاوة على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال التي لديها مستوى منخفض من الوعي.^(٥) وقد شدد بعض أصحاب المصلحة على أن ذلك صحيح بوجه خاص فيما يتعلق بالتعرض للمواد الكيميائية الخطرة في منتجات أخرى بخلاف المنتجات الكيميائية، مثلاً في اللعب والإلكترونيات.

إلى أي حد تعتبر القضية ذات طابع شامل

١٩ - تتحرك المواد الكيميائية المحتواة في المنتجات طوال دورة حياتها على طول سلسلة العرض ويمكن أن تسبب مخاطر لصحة البشر وللبيئة على طول تلك السلسلة. والاطلاع على معلومات بشأن هذه المواد الكيميائية مسألة أساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياة المنتجات، ويشمل ذلك نطاقاً عريضاً من أصحاب المصلحة والفعاليات من المحتاجين إلى المعلومات خصيصاً. والقضية هامة لقطاعات مختلفة من المجتمع مثل الجهات القائمة بالتنظيم والصناعة والعمل وتجار التجزئة، وحماية الجمهور، والبيئة. إن من شأن إبلاغ المعلومات عن المواد الكيميائية المحتواة في المنتجات أن يفتح المزيد من الإمكانيات للحد من مخاطر المواد الكيميائية في جميع مراحل دورة حياة المنتج: أثناء التصميم، والتصنيع، والتوزيع، والاستخدام، علاوة على مرحلة التخلص/إعادة التدوير. وقضية المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات جزء من نهج دورة الحياة إزاء إدارة المنتجات الكيميائية عند النقطة التي تصبح فيها مادة كيميائية أو مزيج كيميائي جزءاً من منتج سواء كان ذلك المنتج مكوناً لمنتج آخر أو منتج تجاري نهائي في حد ذاته.

٢٠ - كما يمكن لتدفق من المعلومات المحسنة أن يحفز أيضاً على استحداث منتجات وعمليات جديدة من خلال الابتكارات، وأن يجد من المخاطر، وأن يفضي إلى منافع اقتصادية.

٢١ - واستعادة المنتجات المتخلص منها هامة جداً لإنجاز مستقبل مستدام - ولن يتيسر ذلك بطريقة آمنة إلا إذا كانت محتويات المواد الخطرة معروفة بشكل كاف.

(٥) تقرير من حلقة العمل غير الرسمية بشأن احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات عن المواد الكيميائية في السلع/المنتجات، اليونيب.

مستوى المعرفة بالقضية

٢٢ - لا يوجد مستوى واسع النطاق أو منهجي من المعرفة عن أفضل طريقة يمكن أن تُجمَع بها المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات وتنتشر وتيسر للراغبين في الاطلاع عليها، غير أنه توجد كمية واسعة من المعارف التجريبية. وهناك نقص عام في الوعي طوال دورة الحياة، كما أن مستوى المعرفة يختلف فيما بين مختلف قطاعات الصناعة. ويعتبر تفهم المشكلة المتصلة بالمخاطر المحتملة للمواد الخطرة في المنتجات منخفض بشكل عام. ورغم وجود البيانات والخبرة إلى حد معين، فلا يوجد اليوم تفهم عام أو نظام يكفل لأصحاب المصلحة الاطلاع على المعلومات الملائمة. وقد يكون مستوى المعلومات تفصيلاً تماماً في وقت مبكر من سلسلة العرض، ولكن مع تحرك المنتج على طول دورة الحياة فإنه يبدو أن المعلومات تضيع وأنه ينظر إلى وعي الجمهور ومعرفة في مرحلة أبعد من دورة الحياة على أهمها منخفضان بشكل عام. وعادة ما ينشأ الوعي بشأن المادة الضارة في منتج ما بعد ظهور مشكلة بالفعل. ولا توجد مصادر مهيكلية للمعلومات، ولكن تنتج المعلومات على أساس تفاعلي (مثلاً الفورمالديهيد في البيئات الداخلية والدائن في بوليفينيل الكلوريد). وقد أفضى نقص التنسيق إلى حدوث مشاكل في العديد من الأقاليم، متسببة في تكاليف ومعاونة لا داع لها. ويظن البعض أن طابع المشكلة غير مفهوم جيداً. بيد أنه ينبغي أن تساهم المعلومات المحسنة عن المواد الكيميائية في المنتجات في تفهم أفضل للمشكلة.

٢٣ - تذكر الدراسة الأساسية "المواد السمية في السلع: الحاجة إلى المعلومات"، أن من الجدير عند استحداث نظم معلومات عن المواد الكيميائية في السلع،^(٦) فحص عدد من النظم القائمة في مختلف أنحاء العالم. وفي ضوء عدم وجود أي نهج متجانس دولياً إزاء المعلومات عن المواد الكيميائية في السلع، وضعت بعض النظم القضائية اشتراطات للإفصاح عن المعلومات. وتناقش الدراسة قليلاً من السياسات المبتكرة التي قد تثير الاهتمام كنماذج للجهود المبذولة مستقبلاً في مجال السياسات. ويشمل ذلك اشتراطات قانونية وطنية بشأن الإفصاح عن المعلومات ونظم إدارة المعلومات التي أوجدها القطاع الخاص.

٢٤ - وقد تم الاعتراف بالحاجة إلى إذكاء الوعي بالمخاطر المحتملة المصاحبة للمواد الكيميائية في المنتجات والبدائل المناسبة المتاحة، وبخاصة في البلدان النامية.^(٧) كما أن ثمة حاجة إلى التصدي لمخاطر إنشاء معايير مزدوجة، أي ينبغي أن تكون المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات والتعرض لها متاحة لأصحاب المصلحة في جميع البلدان بطريقة عادلة.

٢٥ - ينبغي الاعتراف بأن ثمة قطاعات معينة من الصناعة استثمرت في استحداث بنية تحتية لتوفير معلومات وافية وملائمة بشأن المحتوى الكيميائي في المنتجات في حالات مختلفة. ولذلك قد يكون مستوى المعرفة مختلفاً فيما بين مختلف أصحاب المصلحة.

(٦) <http://www.norden.org/pub/showpub.asp?pubnr=2008:596>

(٧) تقرير حلقة العمل غير الرسمية بشأن احتياج أصحاب المصلحة من المعلومات عن المواد الكيميائية في السلع/المنتجات، اليونيب.

إلى أي حد عولجت فيه هذه القضية في الهيئات الأخرى

٢٦ - بذلت جهود على مستويات عديدة من سلسلة الإمدادات لمعالجة مشكلة نقص المعلومات. ويقدم هذا الجزء بعض المبادرات الجارية ذات الصلة بهذه القضية الناشئة. ويمكن أن توفر بعض هذه النظم في طياتها، نقطة بداية لوضع مقترح بنظام للمعلومات أو إطار لنظم أو غير ذلك من الإجراءات الملائمة. وتجدر الملاحظة بأن هذا الجزء لا يتضمن أي تقييم بل مجرد إشارات إلى مجالات للعمل ذات الصلة.

٢٧ - وقد أظهرت عملية تشاورية أنه رغم أن هناك بعض الأعمال الجارية ذات الصلة بهذه القضية الناشئة، فإن الجهود والقدرات الحالية لا تكفي لصنع قرار مستنير لحماية صحة البشر والبيئة.^(٨)

٢٨ - ويمكن العثور على أمثلة على نظم المعلومات في قطاع الصناعة من خلال النظام الدولي لبيانات المواد الذي وضعته صناعات السيارات أو دليل الصناعات المشترك لإعلان تشكيلة المواد في المنتجات الإلكترونية. وتشمل الأمثلة الأخرى قواعد البيانات الموجهة للمستهلكين مثل أداة التقييم البيئي للمنتجات الإلكترونية^(٩) التي صممت لتيسير عملية اتخاذ القرار لدى شراء أجهزة الحاسوب وشاشاتها. كما تتوفر مبادرات تنظيمية على المستوى شبه الإقليمي.

٢٩ - وتعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في استكمال وتحسين المعلومات الحالية عن إطلاقات المواد الكيميائية. فتشمل سجلات إطلاق الملوثات ونقلها (PRTRs) الآن الإطلاقات محددة المصدر (عمليات الطاقة والإنتاج الصناعي ومناولة النفايات)، ومعلومات عن الإطلاقات من مصادر غير ثابتة بطريقة محدودة. ويقوم فريق المهام التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بسجلات إطلاق النفايات ونقلها بتجميع المعلومات عن الإطلاقات من المنتجات، وآليات الإطلاق، وتقنيات تقدير الإطلاقات وستنشر النتائج في بداية عام ٢٠١٠. وعلى ذلك فإن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها PRTRs تتضمن معلومات عن إطلاقات المواد الكيميائية في البيئة وهو نطاق أضيق مما تتوخاه هذه القضية الناشئة إلا أنها يمكن أن توفر مدخلاً مفيداً للعملية.

٣٠ - وتمثل استعادة السلع التي يجري التخلص منها مسألة مهمة إلا أنه لا يمكن عمل ذلك بطريقة آمنة إلا إذا كانت محتويات هذه المواد الخطرة معروفة بصورة كافية. وفي هذا الصدد، هناك صلات بين تحسين المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات وهدف اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (اتفاقية بازل) المتمثل في حماية صحة البشر والبيئة من التأثيرات المعاكسة الناشئة عن توليد النفايات وإدارتها ونقلها والتخلص منها. وينبغي لأي استعراض يجري لهدف ونطاق هذه المبادرة أن يأخذ في الحسبان العمل الجاري حالياً بمقتضى شراكة العمل بشأن أجهزة الحاسوب (PACE) في إطار اتفاقية بازل لضمان أي تآزر ممكن بين المبادرتين.

(٨) تقرير حلقة عمل غير رسمية بشأن احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات عن المواد الكيميائية في السلع والمنتجات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٩) <http://www.epeat.net/>

٣١ - وتتناول عملية مراكش بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين^(١٠) الاستخدام المستدام للمواد الكيميائية والإنتاج المستدام للمنتجات بما في ذلك الانعكاسات فيما يتعلق باحتمالات تدوير المنتجات التي تحتوي على مواد كيميائية خطيرة. غير أنه في حين أنه يمكن التعرف على صلات هامة بين عملية مراكش وهذه القضية الناشئة، لم يتعرف على أي إجراءات محددة بشأن المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات.

٣٢ - وفيما يتعلق بالمواد والخلائط، فإن الحاجة إلى معلومات للمستعملين من المهنيين، والمستهلكين محددة بوضوح تقريباً فقد توافرت النظم الخاصة بنشر المعلومات المتعلقة بالأخطار في العديد من البلدان منذ عدة سنوات، وأنشئ مؤخراً النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. ولا يغطي هذا النظام المواد الكيميائية في المنتجات مثل اللعب أو الإلكترونيات. غير أن التصنيفات التي وضعت في إطار النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها قد تكون مفيدة لإجراء المزيد من التوضيحات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات.

جدوى الإجراء المقترح

٣٣ - جرى خلال العمل التحضيري لقضايا السياسات الناشئة، تحديد ثلاث تقديرات تتعلق بالاحتياجات من المعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات، وجرى ترتيب أوليات هذه التقديرات للنظر في الإجراءات التعاونية أثناء الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وقد وردت هذه التقديرات من رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي ("الاحتياجات من المعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات")، وحكومة اليابان ("المواد الكيميائية في المنتجات")، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية ("الألعاب وسلامة المواد الكيميائية"). وأشار الاتحاد الأوروبي في تقديمه إلى تنامي الإدراك بانتشار المواد الكيميائية واحتمال التعرض لها من بعض المنتجات مثل أجهزة الحاسوب والمنسوجات والألعاب ومجوهرات الملابس، والمخاطر الصحية التي يتعرض لها المستعملون النهائيون والمخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها المنتجون. وقالت حكومة اليابان إن ثمة حاجة إلى إدارة سليمة للمواد الكيميائية في المنتجات من خلال، مثلاً، إستعادة المواد الكيميائية من المنتجات من خلال نظام إعادة تدوير النفايات. وأشار المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية إلى التأثيرات الصحية المعاكسة المحتملة على الأطفال نتيجة للمواد الكيميائية الموجودة في اللعب بسبب الاستخدام المتوخى أو سوء الاستخدام المتوقع للألعاب، وزيادة تعرض الأطفال للأضرار الكيميائية، فضلاً عن الإجراءات التي اتفق عليها المنتدى الحكومي الدولي خلال دورته الخامسة (بودابست، ٢٠٠٦).

٣٤ - واقترح الاتحاد الأوروبي في مقترحه أن تنظر الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في اعتماد مقرر لبدء عملية يمكن أن تهدف إلى بلورة اقتراح لإقامة نظام/نظم للمعلومات يتعلق بالمنتجات من المواد الكيميائية في المنتجات. وخلال العملية التشاورية، اشترك أصحاب المصلحة المهتمون بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من جميع الأقاليم بما في ذلك حكومة

(١٠) عملية مراكش بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين عملية عالمية متعددة أصحاب المصلحة لدعم تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ووضع إطار مدته عشر سنوات لبرامج تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين سوف تستعرضه لجنة التنمية المستدامة خلال دورة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ <http://www.unep.fr/scp/marrakech>.

اليابان والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية في العمل الرامي إلى مواصلة بلورة هذا المقترح. وقد أسفرت العملية عن توصية تقدم للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية على النحو التالي:

أن يتفق مع وجهة النظر التي ترى اتخاذ إجراءات تعاونية ملائمة لمواصلة النظر في الحاجة إلى معلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات المتضمنة في سلسلة الإمدادات وطول دورة حياتها، ويدرك الحاجة إلى إجراءات أخرى للوفاء بهدف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية لعام ٢٠٢٠ وتنفيذه مع تركيز محدد على الهدف ١٥ (ب) استراتيجية السياسة الجامعة؛

أن يقرر إنشاء فريق عامل بتفويض يقضي، وفقاً للاختصاصات الواردة في المرفق، باستعراض المبادرات القائمة عن نظم المعلومات وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة، ووضع مقترح لإقامة نظام معلومات أو إطار لنظم و/أو إجراءات، حسب مقتضى الحال، لمعالجة هذه الحاجة إلى المعلومات وفي حدود الموارد المتاحة ("الفريق العامل")؛

٣٥ - والمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات وثيقة الصلة بتنفيذ عدد من العناصر في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وداعمة لها فضلاً عن قضايا السياسات الناشئة الأخرى المرتبة أولويتها. ويتعين لكي تحقق المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات فائدتها وتتحول إلى معارف وإجراءات للحد من المخاطر، توفير قدر كاف من البنية التحتية. وتعترف عملية النهج الاستراتيجي بذلك في أهدافها ولا سيما تلك التي تغطي بناء القدرات والتعاون التقني. غير أنه ينظر حالياً إلى الإجراءات الأكثر تفصيلاً وذات الصلة ببناء القدرات على أنها تقع خارج نطاق هذه القضية وينبغي معالجتها ضمن العمل الشامل المتعلق ببناء القدرات.

٣٦ - وحددت العملية التشاركية بما في ذلك حلقة العمل غير الرسمية ووضعت مبررات مؤيدة لمزيد من العمل:

(أ) الجهود والقدرات الحالية لتوفير المعلومات عن المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات والبدايل الملائمة والمتاحة لا تكفي لصنع القرار المستنير لتحقيق الفهم الكامل، وحينما يكون ضرورياً حماية صحة البشر والبيئة من المخاطر التي قد تحدث خلال دورة حياة المنتجات؛

(ب) يتعين توفير الإجراءات التعاونية على جميع المستويات لتوليد المعلومات الفعالة والكفؤة وتيسير الحصول عليها (مثل المستويات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية مع إشراك جميع القطاعات المعنية وأصحاب المصلحة) على أن يخضع ذلك للسلطات واللوائح الوطنية وفي حدود الموارد المتاحة؛

(ج) تحسين تدفق المعلومات يمكن أن يشجع على إعداد منتجات وعمليات جديدة والطلب عليها من خلال الابتكار الذي يمكن أن يجد بدوره من المخاطر التي تلحق بقطاع الأعمال والصحة والبيئة، ويسفر عن منافع اقتصادية.

٣٧ - تدعو الفقرة الفرعية ٢٤ (ي) من استراتيجية السياسة الجامعة إلى اتخاذ إجراء ملائم بشأن قضايا السياسات الناشئة. ويقدم الإجراء المقترح بشأن "المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات" إلى الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية للنظر واتخاذ قرار بشأن إنشاء فريق عامل بتفويض يقضي باستعراض المعلومات المتوافرة وإعداد مقترح بشأن نظام للمعلومات أو إطار للنظم و/أو الإجراءات لمعالجة هذه الحاجة إلى المعلومات وذلك رهناً بتوافر الموارد.

٣٨ - وتنص الفقرة ٢٤ (ج) من استراتيجية السياسة الجامعة على أن يقدم المؤتمر التوجيه بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقد حدد أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من خلال عملية تشاورية الحاجة إلى التعاون الدولي بشأن هذه القضية للمساعدة في تعزيز الاتساق لتجنب الأجزاء المنفصلة في نظم المعلومات مع ضمان التماثل مع النظم العاملة وتنظيم المنافع التي تعود على جميع أصحاب المصلحة. ولهذا السبب فإن الغرض الشامل من الإجراء التعاوني المقترح هو الترويج للوفاء بهدف النهج الاستراتيجي لعام ٢٠٢٠ مع تركيز خاص على الفقرة ١٥ (ب) من استراتيجية السياسة الجامعة وما يتصل بها من أنشطة في خطة العمل العالمية. ولدى القيام بهذه الإجراءات، ينبغي مراعاة متطلبات السرية المبينة في الفقرة ١٥ (ج) من استراتيجية السياسة الجامعة فضلاً عن المبادرات والمعلومات السارية على النحو المبين في هذه الوثيقة. وقد يتوافد أصحاب مصلحة آخرون خلال مواصلة بلورة هذه القضية فضلاً عن كفاءة النظم/الإجراءات في حدود الموارد المتاحة. ولذا فإن الإجراء التعاوني المقترح سوف يوفر المزيد من المبادئ التوجيهية لتنفيذ الأهداف، والأنشطة ذات الصلة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٣٩ - دُعيت الجهات صاحبة المصلحة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية للمساهمة في وضع هذه الوثيقة. وأظهرت التعليقات تأييداً عاماً للحاجة إلى مواصلة العمل على المستوى الدولي بشأن هذه القضية المستجدة في مجال السياسات والإجراءات المشتركة المقترحة. وتشير الإجراءات المشتركة المقترحة إلى أن تقوم جماعة العمل بتنفيذ المهام المتصلة بالهدف ١٥ (ب) الخاص بالموثقات العضوية الثابتة، أي استعراض المبادرات القائمة بشأن نظم المعلومات وغيرها من المعلومات ذات الصلة، ووضع اقتراح بنظام للمعلومات أو إطار لنظم المعلومات و/أو إجراءات، مع التركيز على مجالات الأولوية التالية:

- (أ) تحديد مجموعات المنتجات وترتيب أولوياتها وتحديد المواد الكيميائية الخطرة بطريقة علمية، بما في ذلك تحديد المجالات التي قد تقع فيها المخاطر؛
- (ب) تحديد الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة واحتياجاتها المحددة من المعلومات، وزيادة تحديد المعلومات المطلوب توفيرها وبأي صيغة؛
- (ج) توضيح كيفية دخول الحكومات والجهات صاحبة المصلحة إلى نظام المعلومات وكيفية تشغيله؛

(د) تحليل التكاليف والمنافع بالنسبة للدوائر الصناعية، والحكومات، والجهات الأخرى فيما يتصل بالاطلاع على المعلومات، وكذلك المعوقات الممكنة (مثل معلومات النشاط السرية) المرتبطة بهذه المعلومات؛

(هـ) الطرق والحلول الأخرى المناسبة لجعل المعلومات متاحة لجميع الجهات صاحبة المصلحة.

٤٠ - وكما سبق التنويه في هذه الوثيقة، تشير العملية الاستشارية إلى فهم مشترك لضرورة التصدي لقضية السياسات المستجدة. كذلك تشير التعليقات الواردة إلى وجود مواقف مشتركة إزاء بعض المشاكل، والاحتياجات، والإجراءات المقترحة. وقد أعربت مختلف الجهات صاحبة المصلحة عن احتياجات واهتمامات مختلفة. وقد أُخِذت الاحتياجات المختلفة في الاعتبار بالقدر الممكن، ومع ذلك قد تكون هناك اختلافات، ولذلك فمن المقترح أن تُكلف جماعة العمل المقترحة بزيادة تحديد احتياجات الجهات صاحبة المصلحة، على أن يكون ذلك من بين مجالات الأولوية. ولنفس السبب، استُبعدت التعليقات التي تتضمن تفاصيل كثيرة بشأن النطاق، والتنفيذ، والتكاليف والمنافع على اعتبار أنها تمثل جزءاً من مهام جماعة العمل. وهذا ينطبق على التعليقات التي تتناول المسائل الأكثر عمومية في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مثل الحاجة إلى بناء القدرات، والاحتياجات المالية والدعم الفني. ومع ذلك، تشير الوثيقة على أن التقدم في هذه المجالات يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاستفادة من تحسين تدفق المعلومات. وتعكس التعليقات الواردة إلى حد ما وجهات النظر المختلفة فيما يتصل بالمعلومات التي يجوز الاطلاع عليها ومتى يكون ذلك جائزاً. ويمكن اعتبار ذلك جزءاً طبيعياً من الرغبات المختلفة التي أعربت عنها مختلف الجهات صاحبة المصلحة بحيث تعتمد على أي مرحلة من مراحل دورة الحياة قد تُستخدم فيها المعلومات. وعلى سبيل المثال، ترى بعض الجهات صاحبة المصلحة أن هناك حاجة إلى نظم أكثر شمولاً عندما تُستخدم المعلومات في إعادة التدوير أو الاستخلاص، بينما تركز جهات أخرى على المخاطر المتصلة بالتعرض للمواد الكيميائية أو تسربها أثناء استخدامها. ولهذا السبب، قد يعتبر ذلك من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل من جانب جماعة العمل المقترحة لدى قيامها بمهامها المتصلة بالأولويات، والاحتياجات، والتكاليف والمنافع.

٤١ - ومع أخذ التعليقات الواردة والمناقشات التي جرت بشأن هذه المسألة في الاعتبار، يبدو أن الإجراءات المشتركة المقترحة قابلة للتنفيذ وضرورية.

المعلومات الأخرى ذات الصلة

١ - الدراسة العامة المعنونة "المواد السمية في الأدوات والمنتجات: الحاجة إلى المعلومات"، التي سبق إعدادها لحلقة العمل غير الرسمية التي عُقدت في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقُدمت في اجتماع جانبي أثناء الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، (يمكن الاطلاع عليها بالرجوع إلى الموقع التالي <http://www.norden.org/pub/sk/showpub.asp?pubnr=2008:596>).

٢ - تقرير حلقة العمل غير الرسمية بشأن احتياجات الجهات صاحبة المصلحة من المعلومات الخاصة بالمواد الكيميائية في الأدوات/المنتجات. برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- ٣ - المعلومات الخاصة بـ om varors innehåll av farliga kemiska ämnen، ملخص باللغة الإنكليزية تقرير KemI rapport 6/04.
- ٤ - لعب الأطفال والسلامة الكيميائية - بداية للتفكير، من إعداد جماعة العمل المنبثقة عن لجنة المنتدى الدائمة (IFCS/FORUM-V/03-TS, 11 July 2006) (وهي متاحة بلغات الأمم المتحدة) (ويمكن الاطلاع عليها بالرجوع إلى الموقع التالي http://www.who.int/ifcs/documents/forums/forum5/meet_docs/en/index.html).
- ٥ - لعب الأطفال والسلامة الكيميائية، توصيات الدورة الخامسة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، الدورة الخامسة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، بودابست، المجر، ٢٥ - ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، التقرير النهائي (IFCS/FORUM-V/05w)، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) (وهي متاحة بلغات الأمم المتحدة) (ويمكن الاطلاع عليها بالرجوع إلى الموقع التالي <http://www.who.int/ifcs/documents/forums/forum5/report/en/index.html>).
- ٦ - توصيات داكار بشأن الاستبدال والبداية؛ الدورة السادسة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، داكار، السنغال، ١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، التقرير النهائي، الملخص التنفيذي (IFCS/FORUM-VI/07w، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) (وهي متاحة بلغات الأمم المتحدة) (ويمكن الاطلاع عليها بالرجوع إلى الموقع التالي <http://www.who.int/ifcs/documents/forums/forum6/report/en/index.html>).
- ٧ - بيان داكار بشأن إنتاج المواد النانوية، الدورة السادسة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، داكار، السنغال، ١٥ - ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، التقرير النهائي، الملخص التنفيذي (IFCS/FORUM-VI/07w، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) (وهي متاحة بلغات الأمم المتحدة) (ويمكن الاطلاع عليها بالرجوع إلى الموقع التالي <http://www.who.int/ifcs/documents/forums/forum6/report/en/index.html>).
- ٨ - أولويات العمل التي حددها المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية لما بعد سنة ٢٠٠٠، الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، التقرير النهائي، الملخص التنفيذي (IFCS/FORUM III/23w، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) (وهي متاحة بلغات الأمم المتحدة) (ويمكن الاطلاع عليها بالرجوع إلى الموقع التالي <http://www.who.int/ifcs/documents/forums/forum3/en/index.html>).
- ٩ - إعلان باهيا، الدورة الثالثة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، التقرير النهائي، الملخص التنفيذي (IFCS/FORUM III/23w، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) (وهو متاح بلغات الأمم المتحدة) (ويمكن الاطلاع عليه بالرجوع إلى الموقع التالي <http://www.who.int/ifcs/documents/forums/forum3/en/index.html>).

المرفق

مستخلص من استنتاجات وتوصيات حلقة العمل غير الرسمية بشأن احتياجات الجهات صاحبة المصلحة من المعلومات الخاصة بالمواد الكيميائية في الأدوات والمنتجات

التي عُقدت من ٩ إلى ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، جنيف

إن حلقة العمل،

إذ تدرك:

- أن المواد الخطرة في الأدوات والمنتجات يتم نقلها على المستوى العالمي من خلال التجارة الدولية وأنها تتسبب في آثار سيئة وقد تمثل مخاطر في المستقبل على صحة الإنسان وعلى البيئة في المراحل المختلفة من دورة حياة الأدوات والمنتجات، أثناء إنتاجها، أو استخدامها، أو إعادة تدويرها، أو التخلص منها
- وأن المعارف والمعلومات المتصلة بالمواد الكيميائية في الأدوات والمنتجات تعد أساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياة الأدوات والمنتجات، وتعد من القضايا الشاملة المهمة بالنسبة لقطاع كبير من الجهات صاحبة المصلحة التي تكون لها احتياجات خاصة من المعلومات
- وأن الحكومات والدوائر الصناعية وغيرها من الجهات أقدمت على مبادرات لتيسير تبادل المعلومات عن المواد الخطرة في الأدوات والمنتجات في بعض المجالات، ومع ذلك لم يُتخذ إجراء عالمي شامل بشأنها حتى الآن
- وأن هناك حاجة إلى زيادة الوعي على مستوى العالم بالمخاطر المحتملة المرتبطة بالمواد الكيميائية التي تدخل في صناعة الأدوات والمنتجات، وبشأن البدائل المتاحة وخصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال التي يكون مستوى الوعي فيها منخفضاً
- وأن من بين ما جاء في الفقرة ب '١' من الهدف ١٥ من أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات المنبثقة عن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بشأن المعارف والمعلومات أن: تكون المعلومات متاحة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها بما في ذلك، حسبما يتناسب، المواد الكيميائية الموجودة داخل المنتجات ويسهل الحصول عليها واستخدامها، وأن تكون كافية ومناسبة لاحتياجات جميع أصحاب المصلحة.
- وأن المعلومات عن المواد الكيميائية في الأدوات والمنتجات تعد عنصراً أساسياً لدعم بناء القدرات والإجراءات الأخرى في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

تخلص إلى ما يلي:

- أن الجهود والقدرات الحالية الخاصة بتوفير المعلومات عن المواد الكيميائية الموجودة في الأدوات والمنتجات وبدائلها غير كافية لاتخاذ قرارات عن علم لحماية صحة الإنسان والبيئة طوال دورة حياة الأدوات والمنتجات
- أنه لتوليد المعلومات بفعالية وكفاءة، وتيسير الحصول عليها، يلزم اتخاذ إجراءات تعاونية على جميع المستويات (الدولية، والإقليمية، وشبه الإقليمية، والوطنية وفيما بين القطاعات) مع إشراك جميع القطاعات ذات الصلة
- أن التعاون الدولي في هذه القضية أمر أساسي ومن اللازم اتخاذ إجراء عاجل لضمان التنسيق الدولي لتدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها، وتلافي تلفيق نظم المعلومات وتعظيم المنافع بالنسبة لجميع الجهات صاحبة المصلحة
- أن تحسين تدفق المعلومات يحفز تطوير أدوات ومنتجات وعمليات جديدة من خلال الابتكار، ويقلل من مخاطر العمل كما أنه له منافع اقتصادية

وتوصي بما يلي:

- أن يُنشئ للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية جماعة عمل تلي الحاجة إلى المعلومات بشأن المواد الكيميائية الموجودة في الأدوات والمنتجات المتداولة في سلسلة التوريد وطوال دورة حياتها، مع تكليفها باستعراض المعلومات الموجودة ووضع اقتراح بإنشاء نظام للمعلومات أو إطار للنظم و/أو الإجراءات
- يمكن أن تكون جماعة العمل مفتوحة العضوية وأن تتألف من مجموعات من الجهات صاحبة المصلحة على أساس التوزيع الجغرافي العادل بحيث تضم عدداً من البلدان من كل إقليم، والخبراء المعنيين، والدوائر الصناعية، وغيرها من الأطراف الرئيسية في سلسلة التوريد والمنظمات غير الحكومية
- تتولى جماعة العمل دراسة مجموعة من القضايا والأهداف، من بينها:
 - ما هي المواد الكيميائية والأدوات والمنتجات التي ينبغي ترتيب أولوياتها؛
 - تحديد الجهات صاحبة المصلحة المعنية واحتياجاتها من المعلومات الخاصة؛
 - ما هي المعلومات الواجب توفيرها وفي أي صورة؛
 - الحلول التقنية المناسبة وغيرها من الحلول؛
- تأخذ جماعة العمل في الاعتبار العناصر الرئيسية التالية التي حددها حلقة العمل:
 - الأنشطة التكميلية المنبثقة عن قضايا السياسات المستجدة الأخرى ذات الصلة، حسب مقتضى الحال

- الأعمال التي تجري في المنتديات الدولية، بما في ذلك عملية مراكش وإمكانيات التأزر
 - الأعمال والأنشطة التي تجري في إطار العمليات المتعددة الأطراف والدولية ذات الصلة بنظم المعلومات مثل النظام العالمي المنسق لتصنيف وعنونة المواد الكيميائية
 - التحديات المحددة التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال واحتياجاتها، مثل بناء القدرات، والمساعدات التقنية والمالية ونقل التكنولوجيا
 - الاحتياجات الخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي
- تستفيد جماعة العمل من نتائج حلقة العمل لدى القيام بمهامها
 - تأخذ جماعة العمل في اعتبارها أي توجيهات أخرى قد يضعها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية
 - تقوم جماعة العمل بتصريف أعمالها في الفترات الفاصلة بين الدورات بالوسائل الإلكترونية وتنظيم المؤتمرات عن بُعد، واللقاءات الشخصية وعلى هامش الاجتماعات، حسب مقتضى الحال
 - يمكن لجماعة العمل أن تعمل مع أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية للمساعدة في تيسير تجهيز المعلومات ذات الصلة واستخدامها، وأمثلة الحالات، والنهج والأدوات التي يمكن تجميعها بما يتفق مع وظيفة غرفة المقاصة
 - تقدم جماعة العمل تقريراً عن سير عملها من خلال موقع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على شبكة الإنترنت وإلى الدورة الثالثة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.